تقييم اجراءات الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في الصناعة المصرفية – دراسة حالة في مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية

Evaluating Internal Control Procedures for The Dimensions Of Financial Inclusion In The Banking (BKUI) Industry - A Case Study in

الباحثان

عبد الله عبد الرحمن عبد الله **م. د. رافي نزار جميل**

وزارة المالية / مصرف الرافيدن **جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد**

rafinazar@uomosul.edu.iq

hh0924336@gmail.com

التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ أستلام البحث : ٢٠٢٤/٨/٢٢ **تاريخ قبول النشر :٢٠٢٤/٩/٣٠**

المستخلص

إن الشمول المالي هو اتاحة او استخدام كافة الخدمات المالية والمصرفية كافة بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات، والمؤسسات والافراد، حيث تم ممارسة ضغط كبير من قبل المؤسسات المالية العالمية على المصارف للمشاركة بواحد من المعلومات المهمة وهي المعلومات المعروفة بأسم الشمول المالي. وركزت

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد السابع عشر - آذار ٢٠٢٥
الصفحات ٣٤٧-٤٠٠

*** بحث مستل من رسالة دبلوم عالي في المحاسبة**

الدراسة على ابراز تقييم اجراءات نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي للعينة محل الدراسة (مصرف كوردستان الاسلامي الدولي للتنمية والاستثمار)، بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف لسنة (٢٠١٩).

وخرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات للجانب النظري والعملي اهمها، ان وصف الرقابة الداخلية كنظام يدل على ان عملها قائم على جملة من القواعد والاحكام والضوابط والبرامج التي تعمل بها في بيئة مالية معينة، وأن مقررات لجنة بازل III تسهم في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعتبر جزء من الشمول المالي، وذلك بتقييم المخاطر مما يسهم في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية، أما فيما يخص استنتاجات الجانب العملي، تبين ان المصرف طبق الى حد ما اجراءات نظام الرقابة الداخلية الادارية والمحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي. و لاحظ الباحثان عدم وجود اجراءات رقابية محددة الى حد ما لأبعاد الشمول المالي للمصارف ، وبناءً على ذلك وجد الباحثان إنه من الممكن تقسيم إجراءات الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي على **قسمين الاول** : اجراءات ادارية لأبعاد الشمول المالي **والثاني** : اجراءات محاسبية ومالية لأبعاد الشمول المالي .

ومن اهم التوصيات هو من المهم بمكان ان تقوم المصارف بشـــكل عام (بكل انواعها) مراجعة خريطة إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بها قبل الشروع في توفير الشمول المالي على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي فضلا عن تعزيز وتوعية ونشر ثقافة الشمول المالي لشرائح المجتمع كافة ، بما يناسب مستوياته المختلفة جغرافياً وثقافياً، فضلاً عن فتح شعبة الشمول المالي في المصارف تحت اشراف كوادر متدربة ومن ضمنها محاسبين ومدققين، وإدخال مفهوم الشمول المالي ضمن المناهج العلمية في المعاهد والكليات المعنية بالمحاسبة والتدقيق.

الكلمات المفتاحية: اجراءات الرقابة الداخلية، أبعاد الشمول المالي، مجموعة العشرين(G20)، كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية

Abstract

Financial inclusion is the availability or use of all financial and banking products and services at reasonable costs to the largest number of societies, institutions and individuals, as great pressure has been exerted by global financial institutions on banks to share one of the important information, which is information known **As Financial Inclusion**, This study focused on highlight the evaluation of the procedures of the internal control system to address the dimensions of financial inclusion for the sample under study (Kurdistan International Islamic Bank for Development and Investment"BKUI"), based on the bank's annual report for the year (2019)

The study came out with a set of conclusions for the theoretical and practical aspects, the most important of which is that describing internal control as a system indicates that its work is based on a set of rules, provisions, controls and programs that operate in a specific financial environment, and that the decisions of the Basel III Committee contribute to reducing the risks to which the bank is exposed, which are considered part of financial inclusion, by assessing the risks, which contributes to improving the effectiveness of internal control. **As for the conclusions of the practical aspect,** it was found that the bank applied to some extent the procedures of the administrative, accounting and financial internal control system for the dimensions of financial inclusion. The researchers noted the absence of specific control procedures to some extent for the dimensions of financial inclusion for bank. Based on that, the researchers found that it is possible to divide the internal control procedures for the dimensions of financial inclusion into two parts: **first one**: administrative procedures for the dimensions of financial inclusion. **second one** : accounting and financial procedures for the dimensions of financial inclusion. **One of the most important recommendations** is that it is very important for banks in general (of all types) to review their internal control procedures map before starting to provide financial inclusion at

the local, regional and global levels, in addition to enhancing, raising awareness and spreading the culture of financial inclusion for all segments of society, in a manner that suits its different levels geographically and culturally, in addition to opening a financial inclusion department in banks under the supervision of trained cadres, including accountants and auditors, and introducing the concept of financial inclusion into the scientific curricula in institutes and colleges concerned with accounting and auditing.

Keywords: Internal control procedures, dimensions of financial inclusion, Group of Twenty (G20),"BKUI"

المقدمة

إن آليات الرقابة المصرفية تُعبر عمليا عن مجموعة من الإجراءات التي أنشئت كنظام رقابة داخلية لضمان تحقيق الأهداف والغايات التنظيمية للمصرف . إن نظام الرقابة الداخلية السليم هو ضرورة أساسية ومتطلب قانوني لمراقبة أنشطة الكيامان ومنها المصارف . إن المصارف عبارة عن مؤسسات تجارية بشكلها العام ، تتطلب مجموعة واسعة من الخدمات التي تركز على الزبون و العميل وتوفير الموارد اللازمة لتقديم خدماتها لهم والاستثمار في نفس الوقت حيث تبقى إجراءات الرقابة الداخلية جنبًا إلى جنب مع المنهجية المتبعة في تقديم تلك الخدمات من قبل المصارف .

أصبح الشمول المالي أحد أهم الركائز التسعة الاساسية في أجندة التنمية العالمية ، وذلك خلال قمة مجموعة العشرين (G20) في سيؤل بكوريا الجنوبية (Global Partnership for Financial 2010) ، الذي أكد على أهمية وصول الخدمات المالية الاساسية لذوي الدخل المحدود بهدف الحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي . يعتمد الشمول المال في الخدمات المصرفية في المقام الأول على الخيارات التي تتخذها المؤسسات او الافراد بالاستناد على تستند الأحكام المتعلقة بإنشاء محافظ العملاء مثلا دائمًا الأرباح المحتملة لممارسة الأعمال التجارية عبر قطاعات مختلفة. ولهذه الأسباب، يسلط البعد الأوسع للشمول المالي في الخدمات المصرفية الضوء على

أن نسبة الأفراد في بلد ما الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية ، وعلى الرغم من المزايا الكبيرة التي يوفرها الشمول المالي ، الا ان تطبيق الشمول المالي قد يؤدي الى ظهور معوقات ومخاطر جديدة في القطاع المصرفي ، مما يستدعي تطبيق أفضل الممارسات المرتبطة في ادارة المخاطر ، هذا ما أكدت عليه المبادئ الاساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة ، أن يكون لدى المصارف عملية شاملة لادارة المخاطر تتناسب مع حجم المخاطر لديه وأهميته النظامية .وعلى ضوء ما تقدم ، يأتي دور اجراءات نظام الرقابة الداخلية في تدعيم ادارة المخاطر في المصارف ، الذي يجب أن تضع ضمن أهم اولوياتها ، اجراء رقابة موثوقة الانظمة والالية ، وكفاءة العمليات ، والامتثال ، ومراقبة عمليات ادارة المخاطر ، والحوكمة ، فضلا عن مراقبة الاستدامة والنواحي الاجتماعية .وفضلا عن ذلك ، يعد نظام الرقابة الداخلية من أسس وركائز أي منظمة تسعى الى تحقيق الأستمرارية ، حيث يلعب دورا هاما في نجاح المنظمات . كما يحظى نظام الرقابة الداخلية في أهتمام الهيئات المحاسبية الدولية ، والتي تسعى لتطوير مفهوم الرقابة الداخلية بأستمرار ، بما يضمن كفاءة وفاعلية أداء تلك النظم ولما للمؤسسات المالية ولاسيما المصارف من طبيعة خاصة تتطلب الدقة والكفاءة في النظم المطبقة فيها ، فأن نظام الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف تتطلب التطوير المستمر .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق منذ نهاية القرن العشرين وحتى الآن، تغيرا متسارع طبقا للتغيرات التقنية ومتطلبات المجتمع العديدة وعلى كافة الاصعدة والمؤسسات ، مما يتوجب على المصارف كاحد هذه المؤسسات المهمة التكيف التام معها ، كما أن المشاكل التي تواجهها المصارف والظروف الاقتصادية التي تعصف بعالم المال والأعمال تتطلب التعرف على جوانبها الأساسية وكيفية العمل على معالجتها في مراحلها المبكرة قبل أن تستحفل وتؤدي لنتائج غير مرغوب بها للادارة من جهة

وللزبائن من جهة اخرى ، ومن هذا المنطلق فقد نجح الشمول المالي في تحسين العلاقة بين المصرف والمجتمع بصورة عامة، ووفقاً لأبعاد الشمول المالي والاهتمام المتزايد باجراءات الرقابة الداخلية للبلدان الأجنبية والعربية ا، فأن بعض المصارف لم تعطِ لحد الآن اهتماما بالغا لهذه الأبعاد والاجراءات الرقابية الخاصة به .**ومن هنا تبرز مشكلة البحث في الاسئلة الاتية :-**

٠. هل هناك اجراءات للرقابة الداخلية كافية لأبعاد الشمول المالي في مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية .

١. هل هناك محددات للرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في مصرف مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية .

٢.١- أهمية البحث

يتجه البحث إلى دراسة احد الموضوعات المميَّزة والحديثة المطروحة لاسيَّما في الآونة الأَخيرة وتحديدا في القطَّاع المصرفي العراقي، والتي تعرف بـ الشمول المالي على وفق أسس ومفاهيم لتطوير أداء المصرف عن طريق تطوير اداء المحاسبين والمدققين بصورة عامة بما يحقق مقومات تقدمها ونجاحها واستمرارية وجودها ، وعليه فأن هذه الدراسة بمثابة دعوة لتقييم وتطوير الرقابة الداخلية في الصناعة المصرفية العراقية (عينة الدراسة) والنهوض بها وعليه ، يمكن تلخيص أهمية الدراسة بالنقاط الأتية:

١- توضيح ماهية وأهمية الرقابة الداخلية في الصناعة المصرفية.

٢- توضيع أهمية العلاقة بين اجراءات الرقابة الداخلية والشمول المالي في الصناعة المصرفية.

٣.١- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الاهداف التي تتمثل بما يأتي:

١. التعرف على أبعاد الشمول المالي ومستوى تطبيقها في مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية .

٢. بيان مدى ملائمة وكفاية اجرءات الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية .

٤.١- فرضية البحث

للاجابة على تساؤلات الدراسة، تقوم بإطار ما تقدمه من تفسيرات باختبار الفرضيات الآتية:

١. لاتوجد اجراءات كافية للرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية .
٢. هناك محددات معينة للرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في المصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية .

٥.١- منهجية البحث

لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الأستقرائي في عرض **الجانب النظري** للدراسة عن طريق الاستعانة بالكتب والمراجع العلمية والرسائل والاطاريح الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت). **أما الجانب العملي** فتم الاعتماد فيه على منهج دراسة حالة في الاطلاع على محتوى التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ، فضلا عن اجراء مقابلات شخصية مع مدقق ومحاسب مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية .

٦.١- حدود البحث المكانية والزمانية

١.٦.١-الحدود المكانية : يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في اقليم كوردستان – العراق اما عينة الدراسة فتمثلت بـ مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية حيث تم اختيار هذه العينة كون المصرف قد وضع اليات مبدئية لتطبيق الشمول المالي في نشاطه المصرفي الاسلامي .

٢.٦.١-الحدود الزمانية :عن طريق دراسة محتوى التقارير المالية وغير المالية السنوية الخاصة بموضوع الدراسة **وللسنة المالية ٢٠١٩ .**

٧.١- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على طريقة(Gap Analysis Checklist) الثلاثي (مطبق _ مطبق الى حد ما _ غير مطبق) لتقييم مواطن القوة والضعف ، من خلال الاعتماد على محتوى التقارير المالية الصادرة عن عينة الدراسة ، فضلا عن المقابلات الشخصية مع موظفي المحاسبة والتدقيق في المصرف عينة الدراسة.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري/ الشمول المالي في الصناعة المصرفية

١.٢- مفهوم الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي (Financinl Inclusion) لأول مرة في عام (١٩٩٣) في دراسة (ليشون وثرفت) حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا ، حيث تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات والمنتجات المصرفية ، وخلال تسعينيات العقد الماضي ظهرت دراسات عدة تتعلق بالصعوبات التي يواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية.وفي العام (١٩٩٩) تم استخدام مصطلح الشمول المالي ولأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوفرة، والجدير بالذكر هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات والمنتجات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب أخرى كأن تكون عقائدية أو ثقافية وبين عدم استخدامها بسبب عدم القدرة على امتلاكها أو عدم توافرها (عبد الله، ٢٠١٦، ٥). وعقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام (٢٠٠٩) في دولة كينيا وبعدها عقد في كل من اندونيسيا والمكسيك وجنوب افريقيا وماليزيا، ترينداد وتوباجو وموزمبيق وفيجي ومصر في عام (٢٠١٧)، واختلفت مسميات الدارسين لمصطلح الشمول المالي فهناك قسماً من الباحثين أطلق عليه لفظ: الاشتمال المالي، الشمول المالي، أما القسم الآخر فقد اطلق عليه لفظ: الاندماج المالي او النفاذ الشامل حيث ان جميع هذه المسميات تتباين في الإطار النظري

العام، الا إنها تدور حول الجوهر نفسه من حيث العمل على تطوير المؤسسات المالية والمصرفية(حسن، ٢٠١٨، ٦)

إن الشمول المالي هو اتاحة او استخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والافراد خصوصاً المجتمع ذو الدخل المنخفض (الشمري، ٢٠١٦، ٢٩٤)، كما يعني الشمول المالي أن تكون كافة الخدمات المالية والمصرفية متاحة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والافراد وبالخصوص شرائح المجتمع التي تكون ذات دخل منخفض نسبياً (حسن، ٢٠١٨، ٦). ووفقاً لصندوق النقد العربي: يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير سهولة وصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة عن طريق تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، هذا الى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذلك التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة (صندوق النقد العربي ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي ،٢٠١٧، ٥) .

وفي ضوء ما سبق من عرض للتعريفات المتعلقة بالشمول المالي يمكن للباحثان ان يضعو تعريفاً يخدم غرض وتوجهات هذا البحث وعلى النحو الاتي: "وهو عبارة عن عمليات مالية متطورة يمكن من خلالها شمول جميع فئات المجتمع المختلفة سواء كانوا ذكوراً أو اناثاً ولاسيما ذوات الدخل المحدود فضلاً عن المنظمات أو شركات اعمال، وذلك عن طريق تقديم الخدمات المالية المختلفة بسهولة ويسر وبتكلفة معقولة، وأيضاً عن طريق التوزيع الجغرافي للفروع المصرفية، بالشكل الذي يضمن ويسهل الوصول اليها من قبل العملاء والزبائن، مما ينعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم من جهة وعلى النظام الاقتصادي للبلد من جهة أخرى.

٢.٢- أهداف الشمول المالي

يمكن تلخيص اهداف الشمول المالي وكما أتفق عليها أغلب الباحثين بالآتي: (الاعرجي ٢٠١٩، ٣٢٦)

١. إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم وتشجيعهم عليها بالطرق الصحيحة الرسمية المثلى، وأيضاً تحفيز المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة.
٢. الحد من الاستثمار في إطار التمويل غير الرسمي وزيادة الاستثمار في إطار النظام المالي الرسمي، والتقليل من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج اطار النظام المالي الرسمي، وبالتالي يعزز من قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية المعمول بها (Arab Monetary fund, 2016, 8-9).
٣. يساهم الشمول المالي في زيادة إمكانية المشاريع الصغيرة على الاستثمار والتوسع.
٤. التقليل من مخاطر السيولة عن طريق تشكيل وتنويع الاصول المصرفية وجذب المصارف لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار المالي عن طريق تحقيق استقرار الودائع لديها (غراية، ٢٠١٥، ٥).
٥. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، وتمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع في مختلف المجالات (عجور، ٢٠١٧، ٢٠).

٣.٢- أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

حدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي وهذه الأبعاد تتمثل بالاتي (Mai & nada, 3, ٢٠١٨):

١. **سهولة الوصول الى الخدمات المالية:** في هذا البعد تمت الإشارة الى قدرة الافراد على الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية المعروضة بواسطة المؤسسات المالية الرسمية، ويتطلب

ذلك تحديد وتحليل الحواجز والاحتياجات المتوقعة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل القرب، التكلفة، انتشار أجهزة الصراف الآلي، ويمكن الحصول على معلومات يمكن من خلالها الوصول الى بيانات تتعلق بمستويات وصول المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية (الدريعي، ٢٠١٨، ٧).

٢. **الاستخدام الفعال للخدمات المالية بشكل مستدام من قبل كل المواطنين:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى المدى الذي يتم من خلاله استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة القطاع المصرفي، وأن تحديد مدى استخدام الخدمات يتم عن طريق جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر مدة زمنية معينة (AFI , 2013, 13).

٣. **يسهم في تعزيز جودة الخدمات المالية:** إن الاهتمام بتحسين الخدمات المالية واستخدامها الفعال لابد ان يرافقه ضمان جودة هذه الخدمات المالية، وهذا بدوره يعد تحديا امام واضعي السياسات ويتطلب من المهتمين وذوي العلاقة إجراء دراسة مقارنة قياس واتخاذ تدابير تستند الى أدلة واضحة، فيما يتعلق بجودة الخدمات المالية المقدمة مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك وفعالية الية التعويض فضلاً عن خدمات حماية المستهلك الكفالات المالية، والشفافية في المنافسة وعوامل أخرى غير ملموسة كثقة المستهلك (لفتة، ٢٠١٩، ٨٠).والشكل الاتي يوضح أبعاد الشمول المالي وكما يأتي:

الشكل (١)أبعاد الشمول المالي

Source: Worlds Islamic Finance market place Malaysia, 2014, 4.

امـا مؤشـرات قيـاس الشـمول المـالي : فقـد قامـت مجموعـة العشـرين (G20) بالتصـديق علـى مجموعـة متكاملـة مـن مؤشـرات الشـمول المـالي تحـت ثلاثـة أبعـاد (الوصـول، الاسـتخدام، والجـودة) (Bernadeet V.operana, ٢٠١٦, ٢٣)، إذ زاد الاهتمـام فـي المبـادرات والسياسـات الخاصـة بالشـمول المـالي بعـد ان أدركـت المؤسسـات الماليـة والمصـرفية أهميتـه، وقـد انعقـدت قمـة (Cannes summit) فـي مدينـة (كـان) الفرنسـية فـي عـام (٢٠١١)، وعـن طريـق هـذه القمـة تمـت الموافقـة علـى توصـية الشـراكة العالميـة للشـمول المـالي (GPFI) لـدعم الجهـود الخاصـة ببيانـات الشـمول المـالي العالميـة والوطنيـة، وفـي قمـة (لـوس كـابوس) المنعقـدة فـي المكسـيك فـي عـام (٢٠١٢)، أقـرت مجموعـة العشـرين المؤشـرات الأساسـية للشـمول المـالي المقدمـة مـن جانـب الشـراكة العالميـة للشـمول المـالي، والجـدول الاتـي يبـين أهـم مؤشـرات الشـمول المالي وفق (G20) وكما يأتي:

الجدول (١) مؤشرات الشمول المالي وفق (G20)

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات المالية	• عدد فروع المصارف لكل ١٠٠ الف شخص بالغ. • عدد اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ الف شخص بالغ. • عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني لكل ١٠٠ الف شخص بالغ. • عدد منافذ او وكلاء الهاتف النقال لكل ١٠٠ الف شخص بالغ. • عدد نقاط الخدمة او البيع (POS) لكل ١٠٠ الف شخص بالغ. • عدد بطاقات السحب الالي لكل ١٠٠٠ شخص بالغ. • عدد اجهزة الص اف الالي لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
استخدام الخدمات المالية والمصرفية	• عدد حسابات الايداع لكل ١٠٠٠ شخص بالغ. • عدد القروض لكل ١٠٠٠ شخص بالغ. • عدد القروض المستحقة لكل ١٠٠٠ شخص بالغ. • عدد حاملي بوليصة التأمين لكل ١٠٠٠ شخص بالغ. • عدد المعاملات غير النقدية (شيكات الكترونية، النقد الالكتروني، بطاقة ائتمانية) لكل ١٠٠٠ شخص بالغ. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظمة. • نسبة البالغين الذين لديهم على الاقل حساب ائتمان منتظم. • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للشخص البالغ الواحد. • عدد مستخدمي سياسة التأمين لكل ١٠٠٠ شخص بالغ. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي دائم ومتواتر. • نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة سابقة. • نسبة الاشخاص البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية. • نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية. • عدد الشركات المتوسطة او الصغيرة التي تمتلك حسابات ودائع. • عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة .

جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** • متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب اساسي بناءا على الحد الادنى الرسمي للأجور. • متوسط رسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري اساسي. • متوسط تكلفة تحويلات الائتمانية. • نسبة العملاء الذين صرحوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **الشفافية:** • نسبة العملاء الذين أفادوا انهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **حماية المستهلك:** • مدى وجود لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. • مدى وجود امكانية اللجوء الى العدالة لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣ – ٦ شهور الأخيرة وتم حلها خلال شهرين على الاقل. • نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **السهولة والراحة:** • متوسط الوقت الذين يقضونه العملاء في الانتظار في الطابور في فروع المصرف. • متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المصرف. **التثقيف:** • نسبة البالغين الذين لديهم معرفة في المصطلحات المالية الاساسية. • نسبة البالغين الذين يستطيعون اعداد ميزانية لهم كل شهر. **المديونية:** • نسبة المقترضين الذين يتأخرون اكثر من ٣١ يوما عن سداد القرض. • كيفية حل الازمات المالية من قبل الزبائن أما بالاقتراض من الاصدقاء او الاقارب، بيع الاصول، ام قرض مصرفي. **العوائق الائتمانية:**

	• نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل ثلاثة فروع مصرفية. • نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض مصرفي. • مدى وجود عوائق او نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر (حسن،احمد نوري ، ٢٠١٨،متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه،رسالة ماجستير،كلية اقتصاديات الاعمال،جامعة النهرين،بغداد،العراق، ٦١ – ٦٣)

٤.٢- الهيئات المالية العالمية المعنية بوضع المعايير والشمول المالي

تعد الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) المنصب الرئيس لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الشمول المالي وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجوعة العشرين وهي (كوريا وفرنسا والمكسيك) ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين: التحالف العالمي من اجل الشمول المالي (AFI)، و (CGAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وعدداً من الهيئات العالمية، وتختلف تركيبة هذه الهيئات ونطاق اختصاصها الأساسية ودرجة ارتباطها واهميتها بالنسبة للشمول المالي وهذه الهيئات هي (CGAP, White paper, 2011, 8):

- لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS.
- اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات CPSS.
- الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI.
- مجموعة العمل المالي FATF.
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS.

٥.٢- التحديات التي تواجه الشمول المالي

تشير العديد من الدراسات لوجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تحول دون انتشار واتساع رقعة الشمول المالي في معظم دول العالم ، ومن ناحية أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (٢٠١٢) الى وجود عدد من التحديات التي

تواجه النظم المالية للدول العربية وتسهم في العمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية وتتمثل اهم هذه التحديات بالآتي (Gupta, 2015, 173):

١. التحديات المؤسساتية يمكن توضيحها عن طريق بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وتعني عدم التكييف مع المتغيرات الجديدة التي تفرض من قبل البيئة المالية والمصرفية الفهم المحدود لاحتياجات الزبائن الإطار التنظيمي غير الملائم، والنقص في جودة الخدمات المصرفية المقدمة او انعدامها.
٢. حواجز البنية التحتية التكلفة المرتفعة للموقع ونقص المعرفة حول استخدام التكنولوجيا عدم وجود حوافز للمصارف فضلاً عن نقص المعاملات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (Gupta, 2015, 173)
٣. صعوبة وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي او من جهة مالية إشرافية مستقلة بسبب غياب التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وزيادة التعقيد في هياكل المؤسسات المالية وضرورة تطوير تقنيات رقابة داخلية مبتكرة للتعامل مع هذه التعقيداتوبالتالي فقد أدت هذه العقبات الى تقليل الشفافية في نشاط عالم الشمول المالي. (حسن، ٢٠١٨، ٨٥)

٦.٢- نظام الرقابة الداخلية وابعاد الشمول المالي في الصناعة المصرفية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية على ابعاد الشمول المالي في الصناعة المصرفية أمراً ذات أهمية بالغة، حيث تساهم في ضمان سلامة العمليات المالية والمصرفية والحد من المخاطر المحتملة. وتعمل الرقابة الداخلية على وضع اطار عمل مناسب يساهم في تعزيز النزاهة والشفافية داخل البنك، وبالتالي تحقيق الأهداف المالية والمصرفية بكفاءة وفعالية. ومن خلال تطبيق الرقابة الداخلية، يمكن للبنوك ضمان تحقيق أهدافها بشكل ملائم وفعال، مما يعود بالنفع على البنك نفسه وعملائه والاقتصاد بشكل عام(Sudirman et al.2021,3) وتسعى جميع المصارف بكل امكانياتها للوصول الى معدلات نمو سريعة مع الحرص على البقاء والإستمرار وهذا يعتبر

احد المؤشرات المهمة للشمول المالي ، ولذلك يتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الأخطار التي من المحتمل أن تعارضها، فتكرار الفشل وزيادة التهديدات يدفع بكل مؤسسة إلى حتمية توفير واعتماد وسائل وآليات التحكم في الأخطار في ظل محيطها المتميز بالمنافسة والمخاطر التي يفرضها عليها المحيط الداخلي والخارجي، وأمام هذه الوضعية يتعين على المصارف بناء نظام للرقابة الداخلية يعتمد على معايير محددة، تكون في شكل خطة تستجيب لواقع المصارف ضمن محيطه، لمقارنة النتائج بها وقياس الاداء للتأكد من مطابقته للخطط المرسومة وتصحيحه اذا ثبت وجود انحراف، إن نظام الرقابة الداخلية بهذا المنظور سيجعل المصارف في حالة تأهب واستعداد لمواجهة التهديدات والأخطار المحدقة، وهذا في اطار امكانياته المتاحة، كما سيسمح له باعداد خطط ورسم استراتيجية انطلاقاً من المعلومات والبيانات التي يوفرها هذا النظام، والتي تخص المجال الإداري والمحاسبي من مجالات عمل وأنشطة ووظائف المصرف من أجل تحقيق أهدافه المرسومة بحيث يستطيع نظام الرقابة الداخلية من المشاركة الفاعلة في تحقيق الشمول المالي عن طريق مجالات عدة متمثلة بالاتي : بتصرف من الباحثان بالاعتماد على (عبيد وعبدالوهاب، ٢٠٠٢، ٣٣٠ – ٣٣٧):

١.٦.٢– تقييم فاعلية نظام الرقابة الإدارية

بشكل عام ، إن نظام الرقابة الداخلية يتكون من شقين، شق محاسبي وشق آخر إداري؛ فالشق الإداري مرتبط بتحقيق أهداف ومفاهيم الكفاءة والفاعلية في العمليات ويطلق عليها الرقابة الإدارية عن طريق النهوض بالكفاءة وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة ، حيث تسعى المصارف إلى تقييم أدائها باعتباره السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الوحدات أو الأقسام المختلفة ومراكز المسؤولية فيه للأهداف الموضوعة مسبقا ، ويتم ذلك عن طريق جملة من الأساليب لتقييم نظام الرقابة الداخلية الإداري من جهة وعدة إجراءات وقائية من جهة أخرى وكما يأتي:

١.١.٦.٢- مجالات وعناصر تقييم نظام الرقابة الإدارية: يعتبر القسم الإداري المسؤول عن تصرفات كافة العاملين والذي يؤثر بشكل مباشر على المركز المالي للمصرف وحجم أرباحه، وقد تأتي هذه التصرفات من غير قصد أي تنتج عن ما يسمى بسوء الإدارة الناجمة عن قصور في المعلومات، وعدم كفاءة متخذي القرارات الإدارية في المصرف، وقد تنتج عن سوء النية من جانب بعض الموظفين وعليه سيتم التركيز العنصرين الآتيين (الدهراوي، كمال الدين مصطفى، ٢٠٠٢، ٢٥٠ – ٢٦٦):

- **مجالات تقييم نظام الرقابة الإدارية:** إن نظام الرقابة الداخلية أو بمعنى أصح المراجعة الإدارية وتقييم الأداء أمر له أهمية بالغة، إذ أن المصارف تتميز بطبيعة اقتصادية خاصة، تقتضي المحافظة على مراكزها المالية والتنسيق اليومي بين مواردها واستخداماتها بما يحقق خدمة العملاء وتوفير السيولة المطلوبة لهم، مع تلبية طلبات العملاء على الإقراض، وعليه فان أهم المجالات التي يعمل نظام الرقابة الداخلية على تقييمها هي:

أ. الوقوف على مدى كفاءة الإدارة في القيام بمهامها.

ب. تقييم صلاحية وواقعية ووضوح أهداف البنك واستجابتها الجارية مع تلك الأهداف من واقع التطبيق العملي.

ج. ما إذا كان العائد الحالي على رأس المال المستثمر قليلاً، أو كافياً أو متوسطاً.

د. علاقة المصرف بمساهميه وجمهور عملائه.

هـ. العلاقة بين الإدارة وهيئة الموظفين داخل المصرف.

و. ملائمة وفعالية الأهداف والواجبات الإدارية في مراحلها المختلفة والمتعاقبة

عناصر تقييم الرقابة الإدارية: إن هدف نظام الرقابة الداخلية ليس لحل مشاكل هذا القسم، ولكنه يستخدم لاكتشاف المناطق التي تثير المشاكل، بحيث يعمل هذا النظام على بحث منظم عن المشاكل التي تتعلق بكفاءة الاداء في البنك وتقديم التوصيات من خلال المراجع الإداري الذي يقوم بإبداء رأيه دون تحيز لطرف معين، ويمكن

معرفة نتائج هذا التقييم باستخدام مجموعة من العناصر والتي يمكن حصر أهمها في ما يأتي: (احمد، ٢٠٠٤، ٥٠ – ٥١) .

أ. متابعة مدى الإلتزام بالبيئة التشريعية واللائحية والتنظيمية الرسمية

ب. الميزانيات التقديرية

ج. التقارير(تشغيلية ، تخطيطية ، رقابية ، كلفوية)

٢.٦.٢- تقييم فاعلية نظام الرقابة المحاسبية

يعد الشق المحاسبي في نظام الرقابة الداخلية في المصارف العصب الحيوي لنجاعته وسلامته، مما يستوجب التحكم في النظام المحاسبي المعقد ورقابة داخلية مرتبطة باستخدام كثيف للمعلوماتية، إذ تقوم المصارف بإعداد كشوف حسابات الزبائن ومتعامليها بصفة دورية، مما يتطلب نظام محاسبي سريع ودقيق لإعداد عمليات المطابقة واستخرج الموازين الفردية وميزان المراجعة العام، فضلاً عن ذلك تقوم المصارف ببعث منتجات مصرفية جديدة قد لا تتماشى والتقدم الحاصل في المبادئ المحاسبية وطرق الرقابة، كما أن هناك منتجات مصرفية مدة حياتها طويلة مما يتطلب العديد من القيود والتسجيلات المحاسبية طوال فترة حياتها.

١.٢.٦.٢- أدوات الرقابة المحاسبية وعلاقتها في الشمول المالي

يمكن تمييز بين عدة أدوات للرقابة المحاسبية في المصارف ، يتم عرض أهمها كما يأتي(Abilama, 2004, pp 33– 45):

١.١.٢.٦.٢- الرقابة السابقة واللاحقة

بصفة عامة يمكن أن نميز بين صنفين للرقابة، إحداهما قبلية تعتمد على رقابة شروط العملية قبل حدوثها، وتستخدم بصفة أساسية في الجانب المحاسبي في رقابة جميع عناصر القيد قبل تسجيله في دفتر اليومية، أما الصنف الثاني الرقابة البعدية؛ فتركز على رقابة العملية بعد تحققها، فالمراقب يراقب حركة الحسابات.

٢.١.٢.٦.٢- الرقابة من خلال الجرد

تعد الملاحظة المادة الوسيلة الأفضل للتأكد من وجود الأصل بالبنك، فالمراقب يستخدم ذلك كلما سمحت الفرصة خلال فترات الجرد، ويتم الفحص المادي أو العد على مختلف مكونات الميزانية وخاصة النقدية الوطنية والأجنبية، وسائل الدفع بالمحفظة، ملفات القروض، الإستثمارات، مخزون المطبوعات.

ويبرز دور المراقب في تقييم نوعية اجراءات الجرد، وأخذ المعلومات الضرورية حول الرقابة على استقلالية الدورات المحاسبية، واعداد تقرير سير عملية الجرد بطريقة تضمن احترام تعليمات المصرف وضمان جرد فعلي للأصول، إلا أن ذلك يتطلب وضع تقنيات أخرى للتأكد من ملكية وقيمة الأصول، لأن الجرد يؤكد وجوده فقط.

٣.١.٢.٦.٢- الرقابة من خلال التبرير

يقوم برنامج عمل المراقب عند استلام المستندات الثبوتية على تغطية جانبين، التأكد من نوعية إعداد هذه المستندات ثم تحليلها؛ فيتم التحقق من جودة تأشيرة الموظف المعد للمبرر، ومقارنة مدى تطابق الرصيد المبين في حالة المقاربة والحساب المقابل في ذلك التاريخ، وكذلك التأكد من مجموع الطرف المدين والدائن، والفرق الذي سيعطيه الرصيد (الرقابة الحسابية).

٤.١.٢.٦.٢- الرقابة من خلال المقاربة المصرفية

تسمح هذه التقنية من مراقبة حسابات البنك المفتوحة لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية، عن طريق مقارنة قيمة الحساب في دفاتر المصرف بقيمة كشفه لدى الغير، فان وجود عدم تطابق في القيمة، فانه يدل على أن هناك عمليات تم تسجيلها لدى المصرف ولم يسجلها الغير أو العكس، ويعتمد برنامج عمل المراقب من خلال تتبع الدفاتر الثبوتية للحسابات من وجود توقيع الموظف المكلف باعداد بطاقة المقاربة، فضلاً عن ذلك التأكد من تطابق الحسابات وفي نفس التاريخ، والتحقق من أسطر التسجيلات المصرح بها لدى المصرف وليس لدى الغير أنها تظهر في دفتر اليومية للمصرف، ولا تظهر لدى الغير من المصارف ومؤسسات مالية والعكس، وتحليل

دقيق للتسجيلات المحاسبية وخاصة؛ تلك التي تمثل المبالغ المرتفعة والعمليات غير العادية، ومطابقة الوثائق الثبوتية لها، وكذلك متابعة الأسطر الخاصة بالمبالغ المتساوية ولكن بتواريخ مختلفة والتي تتكرر من شهر إلى اخر.

٥.١.٢.٦.٢- الرقابة من خلال التصديق (التأكيد)

تتطلب هذه التقنية تصديق الأشخاص والمصارف والمؤسسات التي تقيم علاقة عمل مع المصرف، فيتم طلبها خلال فترة اقفال الحسابات، أما اذا كان نظام الرقابة الداخلية سليم وكفوء فيمكن أن تكون طلبات التصديق لفترات أخرى، الا أنه يجب أخذ فترات الاجابة على طلبات التصديق بعين الاعتبار عند تخطيط عملية الرقابة، وأبسط الطرق في هذا المجال تتمثل في طريقة التصديق المباشر؛ أي يقوم المراقب بالطلب من الغير الذي تربطه علاقة في المصرف التأكيد المباشر لمعلومات متعلقة بعملية أو رصيد أو معلومات أخرى، الا أن هذا الاجراء الرقابي لا يمكن اعتباره مستقل عن نظام الرقابة المحاسبية بل يكون متكامل معه مباشرة ويمثل إحدى مكوناته حتى يحقق أهدافه .

لقد تفوقت العديد من المؤسسات المصرفية في جميع أنحاء العالم في تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية السليمة لحماية سلامة وسرية سجلاتها بشكل عام والرقمية بشكل خاص . وقد حققت العديد من البلدان مستويات نمو غير مسبوقة بذلك من حيث الشمول المالي نتيجة لآليات واستراتيجيات الرقابة الداخلية السليمة التي تبنتها صناعتها المصرفية

٣.٦.٢- نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالي

إن مكونات الرقابة الداخلية تدعم أهداف الشمول المالي ، مثل بيئة الرقابة وأنشطة الرقابة، تقدم أعلى دعم لدمج الشمول المالي في الصناعة المصرفية حيث تتعزز المساءلة والشفافية لابعاد الشمول المالي من حيث تنفيذها للافراد والمجتمع من قبل المصرف ، كما أنه يسهل تطبيق الحوكمة للمصارف وهو أمر ضروري في تطبيق الشمول المالي بالنسبة لعملائها المستهدفين على النحو الأمثل، ويتعين على

المصرف الحفاظ على الكفاءة التشغيلية الأكثر موثوقية التي تمنح دور الرقابة الداخلية في عمليات الشمول المالي بحيث تتمتع آليات الرقابة الداخلية القوية بالقدرة على الحد من ظهور المعاملات اغير المرغوب بها (غسيل الاموال على سبيل المثال) مع ضمان نهج يمتاز بالشفافية في تقديم الشمول المالي، وبالتالي الحد من المخاطر المرتبطة بممارسات تقديم الشمول المالي في الصناعة المصرفية. بتصرف من الباحثان بالاعتماد على (Roszkowska, 2021,4)

من خلال تفعيل نظام الرقبة الرقابة الداخلية على ابعاد الشمول المالي ، يمكن للمصرف كسب ثقة الهيئات التنظيمية) التي تتحكم في تدفق الأموال الداخلة والخارجة في الصناعة المصرفية(البنك المركزي ، المؤسسات المالية العالمية ... الخ) حيث يمكن لآليات الرقابة الداخلية في تقديم منتجات الشمول المالي أن تقلل بشكل جذري من تضارب المصالح الإدارية وتعزز الرضا العام لأصحاب المصلحة، وهو معيار مهم في تعميم موضوع الشمول المالي، بحيث تعكس أهداف الرقابة الداخلية السمات المتوقعة للضوابط عبر أبعاد متعددة للرصد والتقييم، بما في ذلك الموثوقية والاتساق والأهمية والديناميكية القائمة على المخاطر والشفافية والشمول والتوافق مع اهداف الإدارة بكل مستوياتها (Napitupulu, 2023,6)

وقد كشفت عدد من الدرسات منها دراسة(Eton & others., 2022,2) الأدلة الوافرة عن وجود علاقة إيجابية وهامة بين أبعاد الشمول المالي وإجراءات الرقابة الداخلية في البنوك. وعلى وجه التحديد، أظهرت نتائج الدراسة وجود صلة إحصائية بين بُعد التوعية للشمول المالي وحوكمة الشركات المصرفية. كما يوجد ارتباط إحصائي بين بُعد التوعية للشمول المالي خاصة من جابن المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه المجتمع . كما تم إثبات وجود صلة إيجابية وإيجابية إحصائيًا بين بُعد نطاق الشمول المالي فيما يتعلق بالبنوك وجانب إدارة البنوك الذي يتعلق بالتأثير الاجتماعي والاقتصادي الشامل لعمل المصارف النيجيرية في البيئات الجغرافية العديدة . كشفت النتائج المستخلصة من هذا العمل البحثي بوضوح أن البعد المتعلق

بالشمول المالي فيما يتعلق بالبنوك في نيجيريا يرتبط بشكل إيجابي ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بإجراءات الرقابة الداخلية للبنوك كجانب من جوانب حوكمة الشركات مع التركيز على شكل العلاقة بين الموظفين والمؤسسات والمؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين.

١.٣.٦.٢- الارشادات والمعايير الدولية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية على ابعاد الشمول المالي

تُعد معايير البازل III من الاراشادات والمعايير الدولية الهامة لتعزيز الرقابة الداخلية على أبعاد الشمول المالي في البنوك حيث تهدف هذه المعايير إلى تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المالية والمخاطر المحتملة بشكل فعال. وتشمل المعايير عدة مبادئ ومتطلبات تتعلق بالرأس المال والسيولة والإدارة الفعالة للمخاطر بحيث تلتزم البنوك بمتطلبات البازل III والتي تساعدها على فهم وإدارة الشمول المالي بشكل أفضل وتعزيز نظام الرقابة الداخلية الخاص بها. (محمد ، ٢٠٢٢،٣) وتعتبر اجراءات الرقابة الداخلية على أبعاد الشمول المالي في البنوك أمراً بالغ الأهمية لضمان سلامة العمليات المالية وتحقيق الاستقرار المالي. وتشمل هذه الاجراءات إجراء تقييم دوري وشامل لجميع العمليات المالية والمصرفية لضمان تطابقها مع السياسات والإجراءات الداخلية والتشريعات الخارجية(عالمية) والداخلية(محلية) . بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة الانتهاكات potenial وهجمات الاحتيال أو غسيل الأموال من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة من خلال أدوات التحليل والتقارير المالية لتقييم الأداء ورصد أي تباينات تحتاج إلى اتخاذ إجراء فوري (عبدالحميد et al.2023) هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يعتبر دور اللجان الداخلية للرقابة ذو أهمية كبيرة في ضمان فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية على أبعاد الشمول المالي في البنوك من خلال مهماها في وضع سياسات وإجراءات الرقابة ومراجعتها بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية بشكل سليم. كما تقوم اللجان بمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات وتقييم فعالية النظم المحاسبية والتقارير المالية فضلا عن النظم الادارية . ويجب على

اللجان أيضاً متابعة تقارير المراجعة الداخلية والخارجية واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح أي تجاوزات وضمان الامتثال الكامل للتشريعات والمعايير المالية الدولية.(السيد واخرون ،٢٠٢٣، ٤)

ومما تقدم يرى الباحثان استنادا الى ما تقدم في مقررات مجموعة العشرين ولجنة بازل من مؤشرات وأبعاد للشمول المالي ، انه بالامكان تقسيم عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي الى قسمين **الاول:** خاص بالرقابة الادارية لأبعاد الشمول المالي، **والثاني:** خاص بالرقابة المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي عن طريق توظيف عناصر التقييم الرئيسة لكل بعد من تلك الأبعاد وكالاتي:

اولاً: عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لأبعاد الشمول المالي: وتشمل الاتي:

- عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد الوصول الى الخدمات المالية.
- عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية.
- عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد جودة الخدمات المالية.

٢.٣.٦.٢- عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي: وتشمل الاتي:

- عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المالية لبعد الوصول الى الخدمات المالية.
- عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية.
- عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المالية لبعد جودة الخدمات المالية.

وفيما يلي شرح مفصل بكل عنصر من العناصر السابق ذكرها :

اولاً: عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لأبعاد الشمول المالي:

١. عناصر نظام الرقابة الادارية لبعد الوصول الى الخدمات المالية: وتشمل الاتي:

- تقبل الادراة العليا لتبني الشمول المالي وتوفير الثقافة التنظيمية لتطبيق أبعاده.
- الاتزام المصرف بالبيئة التشريعية واللوائح التنظيمية الرسمية الخاصة بتطبيق الشمول المالي

- توفر خطة حالية ومستقبلية لتطبيق اللوائح التنظيمية والرسمية الخاصة بالشمول المالي.
- توفير فريق عمل او شعبة ادارية متخصصة تنفيذ تعليمات ولوائح الشمول المالي في المصرف.
- مدى محاسبة الافراد عن مسؤولياتهم لأبعاد الشمول المالي داخل المصرف.
- الالتزام بجذب الافراد ذوي الكفاءة وتطويرهم والاحتفاظ بهم بما يتفق مع الاهداف الخاصة بالشمول المالي.
- توفير تقارير خاصة عن عدد فروع المصارف وعدد اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ الف شخص بالغ و عدد اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
- توفير تقارير عن عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني.
- تقارير عن عدد منافذ او وكلاء الهاتف النقال وعدد نقاط الخدمة او البيع (POS)شخص بالغ.
- تقارير عن عدد بطاقات السحب الالي لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
- اتسبيانات سنوية او نصف سنوية عن التغيرات في التقارير الخاصة بالفقرات السابقة.

٢. عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية: وتشمل الاتي:

- التزام المصرف بالتشريعات والتعليمات الخاصة بحسابات الودائع.
- التزام المصرف بالتشريعت الخاصة تقارير بمنح القروض واعداد تقارير عن المقترضين لكل ١٠٠ شخص بالغ موزعة جغرافياً.
- تقرير وصفي ومؤشرات كمية عن عدد المعاملات غير النقدية (شيكات الكترونية، النقد الالكتروني، بطاقة ائتمانية) لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
- تقرير وصفي عدد مستخدمي سياسة التأمين لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
- خرائط تدفق عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

- تقارير عن نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة سابقة.
- تقارير عن نسبة الاشخاص البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية.
- تقارير وصفية عن الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية.
- وصف عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة مع المصرف.

٣. **عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد جودة الخدمات المالية:** وتشمل الاتي:

- مدى الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بجودة الخدمات المالية المقدمة للمصرف
- تقارير وصفية واستبيانات فصلية حول قدرة العملاء على تحمل تكاليف الخدمات المصرفي.
- مدى توفر لوائح تعريفية للعملاء والزبائن الكترونية وورقية حول الية استخدام الخدمات المالية للمصرف وخاصة الالكرتونية منها.
- مدى وجود لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية ومتابعتها.
- تقارير وصفية حول متوسط الوقت الذين يقضونه العملاء في الانتظار في الطابور في فروع المصرف.
- استبيان حول نسبة البالغين الذين لديهم معرفة في المصطلحات المالية الاساسية للمصرف
- تقارير حول نسبة المقترضين الذين يتأخرون اكثر من ٣١ يوماً عن سداد القرض للمصرف.
- ماهي عناصر القوة والضعف والمخاطر والتهديدات الخاصة بجودة الخدمات المالية للمصرف.
- مدى تحديد الاهداف الخاصة بالشمول المالي والمخاطر الخاصة بها وتقييم التغيرات التي يمكن ان تؤثر على نظام الرقابة الداخلية.
- اختيار الضوابط التي تساعد على تخفيف مخاطر الشمول المالي الى مستوى مقبول واستثمار فرصه.

٣.٣.٦.٢- عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي:

وتشمل الاتي:

١. **عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد الوصول الى الخدمات المالية**

- المحاسبة و التقرير عن نتيجة نشاط فروع المصرف لكل ١٠٠ الف شخص بالغ
- المحاسبة والتقرير عن مقدار الايداع والسحب والعمولات الخاصة باجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ الف شخص بالغ.
- المحاسبة والتقرير عن نتيجة النشاط الخاص بوكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني لكل ١٠٠ الف شخص بالغ.
- المحاسبة والتقرير عن نتيجة نشاط المنافذ او وكلاء الهاتف النقال لكل ١٠٠ الف شخص بالغ.
- المحاسبة والتقرير عن عدد نقاط الخدمة او البيع (POS) لكل ١٠٠ الف شخص بالغ.

٢. **عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية**

- التقرير عن التغير في النسب المالية للايداعات لكل ١٠٠٠ شخص بالغ خغرافياً.
- التقرير عن التغير في النسب المالية للقروض لكل ١٠٠٠ شخص بالغ خغرافياً.
- التقرير عن التغير في النسب المالية للقروض المستحقة لكل ١٠٠٠ شخص جغرافياً.
- التقرير عن المعاملات غير النقدية (شيكات الكترونية، النقد الالكتروني، بطاقة ائتمانية) لكل ١٠٠٠ شخص بالغ.
- التقرير عن نسب التغير في ارصدة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي دائم ومتواتر.

- التغير في نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة سابقة.
- التغير في نسبة الاشخاص البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية
- التغير في نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية.
- التغير في نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي تمتلك حسابات ودائع.
- التغير في نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة.

٣. عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد جودة الخدمات المالية

- ✓ المحاسبة والتقرير عن متوسط التكلفة للحصول على حساب مصرفي.
- ✓ المحاسبة والتقرير عن متوسط رسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري اساسي.
- ✓ التقرير عن نسبة العملاء الذين صرحوا بأن رسوم المعاملات المالية عالية الثمن
- ✓ المحاسبة والتقرير عن تكاليف عمل لوائح تعريفية واعلانات حول الية الاستفادة من الخدمات المصرفية.
- ✓ المحاسبة والتقرير عن مدى تحمل المصرف تكاليف لدعاوى اقيمت ضده ومقدار التعويض المدفوع للمتضرر.
- ✓ نسبة التغير في العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.
- ✓ المحاسبة والتقرير عن المبالغ المصروفة على حملات التثقيف التي يقوم بها المصرف للشمول المالي.
- ✓ التقرير عن نسبة المقترضين الذين يتأخرون اكثر من ٣١ يوما عن سداد القرض
- ✓ التقرير عن نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل ثلاثة فروع مصرفية.
- ✓ التقرير نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض مصرفي.

٣- المبحث الثالث/الجانب التطبيقي

١.٣- واقع الشمول المالي في المصارف العراقية

يمكن ان نلفت النظر الى العديد من المبادرات التي اتخذها البنك المركزي العراقي التي من شئنها تحقيق الهدف المنشود الا وهو دعم وتعزيز الشمول المالي، وتتمثل هذه المبادرات بالاتي(دائرة المدفوعات البنك المركزي العراقي، ٩ – ١٠، https://cbi.iq/news/view/442) :

١. تم اصدار في نهاية عام ٢٠١٥ قانون المصارف الاسلامية المرقم (٤٣)، الذي سمح للمصارف الاسلامية بممارسة الاعمال المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية، لاسيما في مجال الاعمال بدون فائدة او في مجال قبول الودائع وتقديم التمويل التمويل والاستثمار.
٢. نظام الدفع المتبادل عن طريق الهاتف النقال، إذ يتم تحويل الاموال عن طريق المحافظ الالكترونية دون الحاجة الى وجود حساب مصرفي، فضلاً عن اجراء التحويلات الخاصة بدفع الفواتير والتسوق.
٣. تفعيل عمليات الدفع الالكتروني لاستحصال مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية، لغرض مواكبة التطورات الحاصلة في انظمة الدفع العالمي، إذ يسعى البنك المركزي العراقي الى أتمتة جميع التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة
٤. تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد (IBCS)، اذ تم التشغيل الفعلي للنظام اواسط عام ٢٠١٦، حيث بلغ عدد المصارف المشاركة (٦) مصارف فضلاً عن الفروع التابعة لها.
٥. مشروع توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة، استناداً الى قرارات مجلس الوزراء رقم (٢٠١٦/٣١٣، ٢٠١٧/٢٨١)، وانطلاقاً من تعزيز الشمول المالي الذي يتضمن تعميم الخدمات المصرفية الى جميع شرائح المجتمع العراقي.

٦. تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية على وفق منهج (الاحتراز الكلي)، الذي يتضمن مساعدة المصارف على اختيار عملائها بدرجة عالية من الثقة والمهنية لفتح حساب مصرفي او الحصول على قروض.

٢.٣- نبذة تعريفية عن مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية

تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية بتاريخ (٢٠٠٥/٣/١٣)، وبرأسمال قدره (٥٠) مليار دينار عراقي كشركة مساهمة خاصة وفق قانون أحكام الشركات رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) لممارسة الاعمال المصرفية الشاملة.وتم ادراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ (٢٠٠٦/١١/١)، وان المصرف يلتزم في جميع معاملاته وعملياته بقانون المصارف الاسلامية رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥) وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، فضلاً عن ذلك ان المصرف مشمول بقانون الاستثمار في اقليم كوردستان العراق المرقم (٤) لسنة (٢٠٠٦)، وذلك حسب قرار هيئة الاستثمار في الاقليم رقم (١٧٧) بتاريخ (٢٠٠٩/٦/٧).وبلغ رأسمال المصرف كما في (٢٠١٩/١٢/٣١) ما مقداره (٤٠٠) مليار دينار عراقي، إي أن نسبة نمو قدرها (٨٠٠%) عن سنة التأسيس .وأن للمصرف خمسة فروع، الفرع الرئيسي في مدينة أربيل أما الفروع الاخرى فموزعة في (بغداد، دهوك، السليمانية، اربيل (فرع بيشاوا))، فضلاً عن ثمانية مكاتب وهي موزعة في مدينة اربيل (مكتب مطار اربيل الدولي، مكتب عينكاوه، مكتب فاملي مول، ماجدي مول)، أما المكاتب في مدينة دهوك (مكتب بورصة دهوك، مكتب زاخو، مكتب ابراهيم الخليل)، أما في مدينة السليمانية (مكتب مطار السليمانية الدولي) وفيما يأتي الاحكام والقوانين والمعايير الدولية التي يلتزم المصرف في العمل تحت مظلتها وهي كالاتي:

- قانون الشركات رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل.
- قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤).
- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤).

- قانون المصارف الاسلامية رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥).
- قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥).
- تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف لسنة (٢٠١٠).

(التقرير السنوي الصادر من مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ،٢٠٢٠ ، ١١-١٥)

٣.٣- أهداف المصرف الاستراتيجية

يهدف المصرف الى السعي لأخذ زمام المبادرة والابداع في الاداء المصرفي، وتحقيق الاهداف المرسومة في توفير منتجات وخدمات مصرفية عن طريق عدة ادوات اهمها الاتي : (التقرير السنوي الصادر من مصرف كورستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ،٢٠١٧ ، ٨):

١. نشر الخدمات المصرفية لغرض الوصول الى الزبائن والتواصل معهم، وذلك عن طريق توسيع شبكات الفروع وأجهزة الصراف الالي.
٢. الشمولية في تقديم الخدمات المصرفية، عن طريق التوسع في صيغ الاستثمار والتمويل والخدمات والمنتجات المصرفية.
٣. توظيف استخدامات التكنولوجيا المصرفية المتقدمة ومواكبة التطورات الحاصلة فيها باستمرار، وذلك لتأمين انجاز الخدمات المصرفية بكفاءة وفاعلية.

٤.٣-نظام الرقابة الداخلية للمصرف

استناداً الى أحكام المادة (٢/٢٣ و ٣) من دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي، يقر مجلس ادارة مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية بما يأتي (التقرير السنوي الصادر من مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ، ٢٠١٩ ، ٣٨):

١. انه مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف، والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، فضلاً عن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

٢. التزام المصرف في الافصاحات التي حددتها المعاييرالدولية للتقارير المالية، وتعليمات البنك المركزي العراقي والتشريعات والتعليمات الاخرى ذات الصلة.

٥.٣٠-الموارد البشرية

يعمل المصرف على استقطاب افضل الكفاءات والخبرات وفي مختلف المجالات، من حيث الشهادات الاكاديمية والمهنية، والجدول الاتي يوضح موظفي المصرف حسب الشهادات الاكاديمية والمهنية (التقرير السنوي الصادر من مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ، ٢٠٢٠ ، ١٨):

الجدول (٢)

موظفي المصرف حسب الشهادات

الشهادات	العدد	النسبة
جارترد (محاسب قانوني)	١	%٠.٢٥
دكتوراه	٢	%٠.٥٠
ماجستير ودبلوم عالي	٦	%٠.٥١
بكالوريوس	٢٣٤	%٥٨.٧٩
دبلوم	٦٨	%١٧.٠٩
اعدادية	٨٧	%٢١.٨٦
المجموع	**٣٩٨**	**%١٠٠**

المصدر: التقرير السنوي لمصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية، ٢٠١٩، ٢١.

٦.٣-المسؤولية الاجتماعية

إن للمصرف مساهمات عديدة في المجالات الاجتماعية والانسانية والخيرية خلال سنة (٢٠١٩)، وقد بلغ مجموع التبرعات والاعانات المقدمة من قبل مصرف كوردستان الاسلامي الدولي للتنمية والاستثمار ما قيمته (١,٤٢٥,٤٥٥,٠٠٠)، فضلاً عن ذلك مساهمة المصرف في العديد من المجالات والمناسبات والمؤتمرات والمعارض (. التقرير السنوي الصادر من مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ، ٢٠١٩ ، ٣٠)

٧.٣- الشمول المالي والشريعة الاسلامية في المصرف

عن طريق اجراء المقابلة الشخصية مع المعنيين في التمويل الاسلامي من قبل المصرف، اوضحوا لنا أن المصرف يعمل على ايلاء الثقة للمتعامل معه وفق الشريعة الاسلامية، وذلك في اتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغ شرعية محددة وفي غرض معين وخلال فترة زمنية محددة.

ويوجد لدى المصرف هيئة رقابة شرعية ترتبط بالهيئة العامة للمصرف، وتتولى تقديم الفتاوي التي يستلمها عمل المصرف، وذلك العمل على تدقيق ومراقبة عمليات المصرف وبياناته المالية، وتتكون الهيئة من خمسة أشخاص متخصصين في الفقه الاسلامي والعلوم المالية والمصرفية، (التقرير السنوي الصادر من مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ، ٢٠١٩ ، ١٧) :

٨.٣- الخطة الاستراتيجية للمصرف

قام المصرف في اعداد خطة استراتيجية تغطي الاعوام من (٢٠١٨– ٢٠٢٠)، وفيما يأتي ابرز اتجاهات الخطة (التقرير السنوي الصادر من مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ، ٢٠١٨ ، ٣٢):

- توسيع قاعدة الشمول المالي، وذلك عن طريق الاستمرار في تنويع الخدمات والمنتجات المصرفية
- استكمال شبكة الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الالي.
- استكمال عملية تطبيق الحوكمة والاجراءات التنظيمية.
- التوسع والتنويع في تدريب العاملين في المصرف، سواء داخل المصرف وخارجه.
- الاستمرار في تطوير أنظمة واجراءات ادارة المخاطر.
- استكمال البنية التحتية للأنظمة التقنية وشبكات وخطوط الاتصالات.

٩.٣- تحليل النتائج وتفسيرها

أسترشاداً في عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي، والتي تم تقسيمها الى محورين، المحور الاول؛ خاص في الرقابة الداخلية الادارية لأبعاد الشمول المالي، والمحور الثاني؛ خاص بالرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي، وفي ضوء ذلك قام الباحثان بجمع البيانات بناءً على معطيات المحورين من التقرير السنوي للمصرف ، فضلاً عن اجراء المقابلات الشخصية مع وظفي قسم المحاسبة والتدقيق وبعض الاقسام المعنية في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للتنمية والاستثمار، بهدف الوقوف على مدى تطبيق المصرف لاجراءات الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي.

١٠.٣- تحليل البيانات

في هذا المحور تم عرض نتائج تقييم اجراءات نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي لمصرف كوردستان الاسلامي الدولي للتنمية والاستثمار.وبناءً على ذلك عمد الباحث على استخدام ميزان ليكرت الثلاثي لاستخراج مواطن القوة والضعف لاجراءات الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي للمصرف، وذلك بهدف الوقوف على مواطن القوة ومواطن الضعف لكل عنصر من عناصر المحورين، فضلاً عن معرفة مواطن القوة والضعف على مستوى كل محور، وكما يأتي (Gap Analysis . Self – assessment . ISO 9001 . Checklist) :

- يعطى (للمطبقة) قوة رقم (٣) اي ضمن المدى (٢.٥ – ٣).
- يعطى (للمطبقة الى حد ما) قوة رقم (٢) اي ضمن المدى (١.٥ – ٢.٤).
- يعطى (غير مطبقة) قوة رقم (١) اي ضمن المدى (١ – ١.٤) .

وبعد ذلك يتم حساب مواطن القوة لكل مكون في العنصر عن طريق المعادلة الاتية:

قيمة مواطن القوة أو الضعف لكل مكون في العنصر = مجموع قيم المطبقة أو مطبقة الى حد ما أو غير مطبقة / عدد اسئلة المكون

ومن ثم تم ايجاد القوة في العنصر عن طريق المعادلة الاتية:

قوة العنصر = مجموع قيم المكون للعنصر

ومن ثم تم ايجاد مواطن القوة والضعف على مستوى المحور عن طريق المتوسط الحسابي لجميع العناصر وكما يأتي:

المتوسط الحسابي للقوة للمحور = مجموع قيم عناصر المحور/ عدد عناصر المحور

والاتي توضيح بشكل تفصيلي وحسب التفاصيل الخاصة بكل عنصر من العناصر المكونة للمحاور السابقة وكالاتي :

المحور الاول: عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لأبعاد الشمول المالي

الجدول (٣)

عناصر نظام الرقابة الداخلية لبعد الوصول الى الخدمات المالية

فقرات العناصر	موجودة		غير مطبقة
	مطبقة	مطبقة الى حد ما	
١. عناصر نظام الرقابة الداخلية لبعد الوصول الى الخدمات المالية			
تقبل الادراة العليا لتبني الشمول المالي وتوفير الثقافة التنظيمية لتطبيق أبعاد ه	✓		
التزام المصرف بالبيئة التشريعية واللوائح التنظيمية الرسمية الخاصة بتطبيق الشمول المالي	✓		
توفر خطة حالية ومستقبلية لتطبيق اللوائح التنظيمية والرسمية الخاصة بالشمول المالي	✓		
توفير فريق عمل او شعبة ادارية متخصصة تنفيذ تعليمات ولوائح الشمول المالي في المصرف	✓		
مدى محاسبة الافراد عن مسؤولياتهم لأبعاد الشمول المالي داخل المصرف		✓	
الالتزام بجذب الافراد ذوي الكفاءة وتطويرهم والاحتفاظ بهم بما يتفق مع الاهداف الخاصة بالشمول المالي		✓	
توفير تقارير خاصة عن عدد فروع المصارف وعدد اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ الف شخص بالغ و عدد اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠٠ شخص بالغ		✓	
توفير تقارير عن عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني		✓	
تقارير عن عدد منافذ او وكلاء الهاتف النقال وعدد نقاط			

الخدمة او البيع POS (شخص بالغ)			✓
تقارير عن عدد بطاقات السحب الالي لكل ١٠٠٠ شخص بالغ		✓	
اتسبيانات سنوية او نصف سنوية عن التغيرات في التقارير الخاصة بالفقرات السابقة		✓	
قوة المكون	**١.١**	**١.١**	**٠.٢**
قوة العنصر		**٢.٤**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

تحليل العنصر رقم (١)

يبين الجدول السابق أن مواطن القوة لفقرة مطبقة أخذت القيمة (١.١)، وهي ناتجة عن تقبل الادارة العليا للمصرف لتبني الشمول المالي مع وجود ثقافة تنظيمية لتطبيق أبعاد هـ، وكذلك التزام المصرف في البيئة التشريعية المحلية والدولية، اضافة الى توفر خطة في الوقت الحاضر وفي المستقبل لتطبيق اللوائح القانونية التي تصدر بخصوص الشمول المالي، وفضلاً عن ذلك توافر فريق عمل على مستوى شعبة ادارية لتنفيذ اللوائح والتعليمات الخاصة في الشمول المالي.

أما فيما يخص مواطن القوة لفقرة مطبقة أخذت القيمة (١.١)، فكانت ناتجة عن امكانية المصرف من محاسبة موظفيها عن مسؤوليتهم لأبعاد الشمول المالي، وكذلك قابلية المصرف في توظيف ذوي الكفاءة ورفع مستواهم المهني عن طريق التدريب والحفاظ عليهم بما يتفق مع أهداف الشمول المالي، فضلاً عن وجود بيانات حول التوزيع الجغرافي لفروع المصرف وكذلك الصراف الالي، مع توافر بيانات عن مقدمي الدفع الالكتروني، وفضلاً عن ذلك توافر بيانات بطاقات السحب الالي وكذلك توافر تقارير سنوية ونصف سنوية عن فقرات سابقة الذكر الخاصة في الشمول المالي واخيراً فيما يخص مواطن الضعف لفقرة غير مطبقة فبلغت (٠.٢)، فكانت حول المنافذ (الذي لا يطبق في المصرف هذا النوع من الخدمة POS).

الجدول (٤)
عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية

فقرات العناصر	موجودة		غير مطبقة
	مطبقة	مطبقة الى حد ما	
٢. عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية			
التزام المصرف بالتشريعات والتعليمات الخاصة بحسابات الودائع	✓		
التزام المصرف بالتشريعت الخاصة بمنح القروض واعداد تقارير عن المقترضين لكل ١٠٠ شخص بالغ موزعة جغرافيا			✓
تقرير وصفي ومؤشرات كمية عن عدد المعاملات غير النقدية (شيكات الكترونية، النقد الالكتروني، بطاقة ائتمانية) لكل ١٠٠٠ شخص بالغ	✓		
تقرير وصفي عدد مستخدمي سياسة التأمين لكل ١٠٠٠ شخص بالغ			✓
خرائط تدفق عدد معاملات الدفع عبر الهاتف			✓
تقارير عن نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة سابقة	✓		
تقارير عن نسبة الاشخاص البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية	✓		
تقارير وصفية عن الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية		✓	
وصف عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة مع المصرف		✓	
قوة المكون	**١.٣**	**٠.٥**	**٠.٤**
قوة العنصر	**٢.٢**		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

تحليل العنصر رقم (٢)

يتضح من الجدول السابق ان مواطن القوة للفقرة مطبقة اخذت القيمة (١.٣) هي ناتجة من من التزام المصرف في التشريعات الخاصة بالودائع، اضافة الى وجود بيانات عن كمية المعاملات غير النقدية المتمثلة في الشيكات الالكترونية، النقد الالكتروني، بطاقة ائتمانية، وكذلك وجود بيانات عن نسبة المحتفظين بحساب مصرفي عن السنة السابقة، فضلاً عن ذلك وجود بيانات عن القائمين في عملية التحويل المالي سواء محلياً او دولياً.أما مواطن القوة لفقرة مطبقة الى حد ما فقد بلغت

قيمتها (٠.٥)، تعبر عن وجود تقارير وبيانات عن الشركات التي لديها حسابات رسمية، فضلاً عن وجود بيانات عن الشركات التي لديها قروض مع المصرف. أما فيما يخص مواطن القوة لفقرة غير مطبقة، فانها بلغت ما قيمته (٠.٤) وكانت متدنية قياساً بالفقرات السابقة، وكان السبب في ذلك لعدم وجود تقارير عن المقترضين لكون المصرف لا يقدم قروض الى المواطنين بشكل عام، فضلاً عن عدم تطبيق المصرف سياسة التامين للمواطنين، وعدم استخدام المصرف برنامج الهاتف النقال في الخدمات الائتمانية.

ومن استعراض عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية الاداري لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية، فبلغت قوة العنصر (٢.٣) تكون مطبقة الى حد ما .

الجدول (٥) عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد جودة الخدمات المالية

فقرات العناصر	موجودة		غير مطبقة
	مطبقة	مطبقة الى حد ما	
٣. عناصر تقييم نظام الرقابة الادارية لبعد جودة الخدمات المالية			
مدى الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بجودة الخدمات المالية المقدمة للمصرف		✓	
تقارير وصفية و استبيانات فصلية حول قدرة العملاء على تحمل تكاليف الخدمات المصرفية			✓
مدى توفر لوائح تعريفية للعملاء والزبائن الكترونية وورقية حول الية استخدام الخدمات المالية للمصرف وخاصة الالكترونية منها	✓		
مدى وجود لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية ومتابعتها		✓	
تقارير وصفية حول متوسط الوقت الذين يقضونه العملاء في الانتظار في الطابور في فروع المصرف	✓		
استبيان حول نسبة البالغين الذين لديهم معرفة في المصطلحات المالية الاساسية للمصرف	✓		
تقارير حول نسبة المقترضين الذين يتأخرون اكثر من ٣١ يوما عن سداد القرض للمصرف			✓
ماهي عناصر القوة والضعف والمخاطر والتهديدات الخاصة بجودة الخدمات المالية للمصرف		✓	
مدى تحديد الاهداف الخاصة بالشمول المالي والمخاطر			

الخاصة بها وتقييم التغيرات التي يمكن ان تؤثر على نظام الرقابة الداخلية		✓	
اختيار الضوابط التي تساعد على تخفيف مخاطر الشمول المالي الى مستوى مقبول واستثمار فرصه	✓		
قوة المكون	**١.٣**	**٠.٨**	**٠.٢**
قوة العنصر	**٢.٣**		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

تحليل العنصر (٣)

يتضح من الجدول السابق، ان مواطن القوة لفقرة مطبقة كانت قيمتها تبلغ (١.٣)، وكان السبب هو توفر بيانات كمية عن المبالغ التي تنفق في اللوائح التعريفية والاعلانات الخاصة في الخدمات المالية ولا سيما الالكترونية، اضافة الى ان المصرف يتم التعامل مع العملاء الكترونيا ولا يوجد طوابير انتظار داخل المصرف، وكذلك لدى المصرف قوائم للعملاء الذين لديهم خلفية مالية ومصرفية للاستفادة منهم في تقديم المشورة والمقترحات، فضلاً عن انتقاء الضوابط التي تساعد في تخفيف المخاطر سواء للعملاء بشكل عام وللمصرف بشكل خاص.

أما عن مواطن القوة لفقرة مطبقة لحد ما فأخذت القيمة التي بلغت (٠.٨)، والناتجة من التزام المصرف في القوانين والتشريعات الخاصة بجودة الخدمات المالية ن اضافة الى امتلاك المصرف لائحة معايير للشكاوي ومتابعة تنفيذها، وكذلك تحديد المصرف لعناصر القوة والضعف الخاصة بجودة الخدمات المالية، فضلاً عن تحديد الاهداف الخاصة في الشمول المالي وتحديد المتغيرات التي تطراء عليها ومدى تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية.

أما فيما يخص مواطن الضعف لفقرة غير مطبقة متدنية قياسا للفقرات السابقة إذ بلغت (٠.٢)، وكانت ناتجة عن التقارير الوصفية عن امكانية العملاء لتحمل تكاليف الخدمات المصرفية، علماً ان تكاليف الخدمات المصرفية رمزية لا تزيد من كاهل العميل في اقتناء الخدمة، اضافة الى نسبة المقترضين الذين يتأخرون في تسديد القروض اكثر من ٣١ يوماً.

وعن طريق استعراض عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية الاداري لبعد جودة الخدمات المالية، تبين قوة العنصر قد بلغت (٢.٣) وبذلك هي مطبقة الى حد ما.

اي ان الوسط الحسابي للمحور الاول عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية الاداري لأبعاد الشمول المالي قد بلغت (٢.٢) وبذلك فان متوسط قوة المحور الاول يعتبر مطبقة الى حد ما وفق مقياس ليكرت الثلاثي .

وبناء على ما تقدم يرى الباحثان أن اجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للتنمية والاستثمار، هي مطبقة الى حد ما ، وأن عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية كانت قريبة الى مطبقة في عينة الدراسة حيث بلغت (٢.٥) وبذلك تكون كافية، اما عناصر تقييم اجراءات الاخرى فقد بلغت (٢.٢) فهي مطبقة الى حد ما في عينة الدراسة وبذلك تكزن غير كافية، فضلا عن ذلك هناك اجراءات معينة وخطط استيراتيجية حول تطبيق الشمول المالي في المصرف في المدى القصير والمتوسط والبعيد

وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الاولى للدراسة ؛ لا توجد اجراءات كافية لأبعاد الشمول المالي في المصرف عينة الدراسة**

المحور الثاني: عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي:

الجدول (٦) عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد الوصول الى الخدمات المالية

فقرات العناصر	موجودة		غير مطبقة
	مطبقة	مطبقة الى حد ما	
١. عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد الوصول الى الخدمات المالية			
المحاسبة و التقرير عن نتيجة نشاط فروع المصرف لكل ١٠٠ الف شخص بالغ	✓		
المحاسبة والتقرير عن مقدار الايداع والسحب والعمولات الخاصة بأجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ الف شخص بالغ	✓		

المحاسبة والتقرير عن نتيجة النشاط الخاص بوكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني لكل ١٠٠ الف شخص بالغ		✓	
المحاسبة والتقرير عن نتيجة نشاط المنافذ او وكلاء الهاتف النقال لكل ١٠٠ الف شخص بالغ			✓
المحاسبة والتقرير عن عدد نقاط الخدمة او البيع (POSلكل ١٠٠ الف شخص بالغ			✓
قوة المكون	**1.2**	**0.4**	**0.4**
قوة العنصر	**٢**		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

يتضح من الجدول السابق أن مواطن قوة الفقرة مطبق أخذت القيمة التي بلغت (١.٢)، وكانت ناتجة من امتلاك المصرف تقارير عن نشاط كل مصرف لما يقدمه من خدمات الشمول المالي، وكذلك وجود بيانات حول عملية السحب والايداع عن طريق الصراف الالي.

أما فيما يخص مواطن القوة لفقرة مطبق الى حد ما فبلغت (٠.٤)، نتيجة البيانات المالية عن ما يقدمه وكلاء الدفع الالكتروني من خدمات.

أما مواطن القوة لفقرة غير مطبق فبلغت (٠.٤)، ناتجة عن عدم امتلاك المصرف لخدمة وكلاء الهاتف النقال، فضلاً عن عدم امتلاك المصرف نقاط الخدمة او البيع (POS).

وعن طريق استعراض لعناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد الوصول الى الخدمات المالية، فان مواطن القوة على مستوى العنصر قد بلغت (٢)، وهي تعتبر مطبقة الى حد ما .

الجدول (٧) عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية

فقرات العناصر	موجودة		غير مطبقة
	مطبقة	مطبقة الى حد ما	
٢. عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية			
التقرير عن التغير في النسب المالية للايداعات لكل ١٠٠٠ شخص بالغ جغرافيا	✓		
التقرير عن التغير في النسب المالية للائتمانات لكل ١٠٠٠ شخص بالغ جغرافيا	✓		
التقرير عن التغير في النسب المالية للائتمانات المستحقة لكل ١٠٠٠ شخص جغرافيا	✓		

التقرير عن المعاملات غير النقدية (شيكات الكترونية ، النقد الالكتروني ، بطاقة ائتمانية) لكل ١٠٠٠ شخص بالغ		✓	
التقرير عن نسب التغير في ارصدة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي دائم ومتواتر		✓	
التغير في نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة سابقة	✓		
التغير في نسبة الاشخاص البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية	✓		
التغير في نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية		✓	
التغير في نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي تمتلك حسابات ودائع	✓		
التغير في نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة			✓
قوة المكون	**١.٨**	**٠.٦**	**٠.١**
قوة العنصر	**٢.٥**		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

يتضح من الجدول السابق أن مواطن القوة لفقرة مطبقة قد أخذت القيمة (١.٨)، وهي درجة عالية قياساً لمكونات العنصر، وكانت ناتجة من البيانات المنشورة من قبل المصرف عن النسب القيمة المالية للايداعات على مستوى فروع المصرف الموزع جغرافياً، فضلاً عن الائتمانات المقدمة من قبل فروع المصرف، فضلاً عن التغير في نسب الائتمانات لفروع المصرف، فضلاً عن وجود بيانات عن للمحتفظين في حساب مصرفي خلال السنة السابقة، وكذلك امتلاك المصرف لبيانات عن الاشخاص الذين يتلقون تحويلات مالية على مستوى المحلي والدولي، إضافة الى امتلاك المصرف البيانات عن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك ودائع لدى المصرف وفروعه.

أما بخصوص مواطن القوة لفقرة مطبقة لحد الى حد ما فكانت اقل من فقرة مطبق، إذ بلغت (٠.٦)، وهي ناتجة من البانات المنشورة من قبل المصرف حول المعاملات غير النقدية المتمثلة في الشيكات الالكترونية، النقد الالكتروني، بطاقة الائتمان، إضافة إلى وجود نسب تغير ارصدة الذين يستخدمون حساب مصرفي دائم ومتواتر،

فضلاً عن وجود بيانات لدى المصرف عن نسبة التغيير للحسابات الرسمية للشركات الصغير والمتوسطة.

أما فيما يخص مواطن الضعف لفقرة غير مطبقة فكانت متدنية قياساً بالفقرات المطبقة والمطبقة لحد الى حد ما، فقد بلغت (٠.١) وهي ناتجة من عدم تقديم المصرف اي قروض على مستوى المواطنين او على مستوى الشركات، أما على مستوى عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية، فان قوة العنصر بلغت (٢.٥) وهي قريبة الى مطبقة.

الجدول (٨)عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد جودة الخدمات المالية

فقرات العناصر	موجودة		غير مطبقة
	مطبقة	مطبقة الى حد ما	
٣. عناصر تقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية لبعد جودة الخدمات المالية			
المحاسبة والتقرير عن متوسط التكلفة للحصول على حساب مصرفي	✓		
المحاسبة والتقرير عن متوسط رسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري اساسي	✓		
التقرير عن نسبة العملاء الذين صرحوا بأن رسوم المعاملات المالية عالية الثمن		✓	
المحاسبة والتقرير عن تكاليف عمل لوائح تعريفية واعلانات حول الية الاستفادة من الخدمات المصرفية	✓		
المحاسبة والتقرير عن مدى تحمل المصرف تكاليف لدعاوى اقيمت ضده ومقدار التعويض المدفوع للمتضرر			✓
نسبة التغير في العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع			✓
المحاسبة والتقرير عن المبالغ المصروفة على حملات التثقيف التي يقوم بها المصرف للشمول المالي	✓		
التقرير عن نسبة المقترضين الذين يتأخرون اكثر من ٣١ يوما عن سداد القرض			✓
التقرير عن نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل ثلاثة فروع مصرفية	✓		
التقرير نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض مصرفي			✓
قوة المكون	١.٥	٠.٢	٠.٤
قوة العنصر	٢.١		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

يتضح من الجدول السابق أن مواطن القوة لفقرة مطبقة كانت مرتفعة، إذ بلغت قيمتها (١.٥)، وهي ناتجة من وجود بيانات عن متوسط التكلفة للحصول العميل على حساب مصرفي، وكذلك لدى المصرف بيانات عن رسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري اساسي، فضلاً عن قيام المصرف في الانفاق على اللوائح التعريفية والاعلانات حول الخدمات المصرفية وموثقة في بيانات، اضافة الى بيانات عن الحملات التثقيفية بخصوص الشمول المالي.

أما مواطن القوة لفقرة مطبقة لحد الى حد ما، فكانت منخفضة جدا إذ بلغت (٠.٢)، وهي ناتجة من نسبة العملاء الذين صرحوا بخصوص رسوم المعاملات المالية العالية الثمن، وهذا منافي لما يقدمه المصرف من خدمات مالية ومصرفية باسعار زهيدة.أما فيما يخص مواطن الضعف لفقرة غير مطبقة فكانت منخفضة ايضاً، إذ بلغت (٠.٤)، وكانت ناتجة عن مدى تحمل المصرف لتكاليف الدعاوي، إذ لا يوجد اي دعوى مرفوعة في المحاكم ضد المصرف، فضلاً عن نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تامين الودائع، اضافة الى نسبة المقترضين الذين يتاخرون في تسديد القروض لاكثر من ٣١ يوما، وكذلك عن نسبة مطالبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في توفير ضمانات على اخر قرض مصرفي.أما على مستوى عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد جودة الخدمات المالية، فبلغت مواطن القوة لهذا العنصر ما قيمته (٢.١)، وبذلك مطبقة الى حد ما.وبناء على ما تقدم، فان المتوسط الحسابي للمحور الثاني؛ عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي، قد بلغت (٢.٢) وبذلك يمكن اعتبار قوة المحور الثاني مطبقة الى حد ما.

ويرى الباحث أن اهم محددات اجراءات الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي، هو ان عملية تشريع الشمول المالي من قبل البنك المركزي العراقي في منتصف عام (٢٠١٨)، أي ان عملية تقييم اجراءات الرقابة الداخلية تحتاج الى سلسلة زمنية لا يقل عن عشر سنوات للوقوف على المحددات

بشكل اوسع.فضلا عن الحاجة الى تعزيز البنية التقنية للمصرف تعزيز المهارات البشرية الموجودة في المصرف خلال السنوات القادمة ، **وان هذه المحددات من خلالها يمكن ان تثيت صحة الفرضية الثانية للدراسة ؛ هناك محددات معينة للرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في المصرف عينة الدراسة .**

والجدول الاتي يبين فيه قوة وضعف اجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للتنمية والاستثمار:

الجدول (٩)

قوة أو ضعف اجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للتنمية والاستثمار

المكونات	القوة أو الضعف
المحور الاول: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية الاداري لأبعاد الشمول المالي	
العنصر الاول: عناصر نظام الرقابة الداخلية لبعد الوصول الى الخدمات المالية	٢.٤
العنصر الثاني: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية الاداري لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية	٢.٢
العنصر الثالث: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية الاداري لبعد جودة الخدمات المالية	٢.٣
المتوسط الحسابي للمحور الاول	٢.٣
المحور الثاني: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي	
العنصر الاول: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد الوصول الى الخدمات المالية	٢
العنصر الثاني: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية	٢.٥
العنصر الثالث: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد جودة الخدمات المالية	٢.١
المتوسط الحسابي للمحور الثاني	٢.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

في ضوء ما طرح في الجانبين النظري والعملي فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها بالآتي:

١.١.٤- استنتاجات الجانب النظري

١. هناك عدة تاثيرات للرقابة الداخلية على الشمول المالي منها التأثير الاجتماعي والاقتصادي الشامل لعمل البنك في البيئات الجغرافية التي تعمل فيها ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بإجراءات الرقابة الداخلية للبنوك كجانب من جوانب حوكمة الشركات مع التركيز على شكل العلاقة بين الموظفين والمؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين

٢. .ان الشمول المالي يوفر فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع لادارة أموالهم ومدخراتهم، وحماية رؤوس الأموال من مخاطر التمويل غير الرسمي الذي لا يخضع لاشراف الأجهزة الرقابية. فضلاً عن تحسين الخدمات المصرفية عن طريق المنافسة بين المؤسسات المالية المختلفة، مما يحفز المؤسسات المالية على تطوير الخدمات والمنتجات المالية المقدمة وضم قطاعات مجتمعية لم تتعامل مع القطاع المصرفي من قبل (الفئات المهمشة).

٣. اولت مجموعة العشرين (G20) أهمية خاصة للشمول المالي، وذلك عن طريق التصديق على مجموعة متكاملة من مؤشرات الشمول المالي تحت ثلاثة أبعاد (الوصول، الاستخدام، والجودة).

٤. إن دراسة إنشاء نظام الرقابة الداخلية المثالي والواقعي لدعم مستوى الشمول المالي يمكن أن يزيد ويعزز قاعدة الافراد والكؤسسات التي تستفيد من الشمول المالي الحقيقي وليس الصوري.

٢.١.٤- استنتاجات الجانب العملي

١. تبين ان مصرف كوردستان الاسلامي الدولي للتنمية والاستثمار مطبق الى حد ما اجراءات نظام الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي.

٢. أن محور الاول لعناصر نظام الرقابة الداخلية لبعد الوصول الى الخدمات المالية، قد بلغت مواطن القوة فيه ما قيمته (٢.٢)، في حين ان المحور الثاني؛ عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لأبعاد الشمول المالي، قد بلغت أيضاً مواطن القوة ما قيمته (٢.٢)، أي ان المحورين كانا متساويين في مواطن القوة.

٣. ان العنصر الذي كان مقارب الى مواطن القوة المطبقة، هو عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية لبعد استخدام الخدمات المالية المصرفية، إذ بلغت مواطن القوة فيه ما قيمته (٢.٥)، اي ان تقييم اجراءات نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية في استخدام الخدمات المالية والمصرفية ، قد احرزت اعلى تقييم في المصرف.

٤. إن نظام الشمول المالي تم تشريعه من قبل البنك المركزي العراقي في اواسط عام ٢٠١٨ ، والتي يمكن اعتبار النظام في بداية تطبيقه على مستوى العراق بشكل عام وفي اقليم كوردستان بشكل خاص، اي لم يتمكن الباحثان في الحصول على سلسلة زمنية كبيرة ، فضلاً عن ذلك تعرض العالم الى جائحة كورونا التي كان لها تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي في العالم بشكل عام، ولاسيما على العراق بشكل خاص.

٢.٤- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم وضعها يمكن تقديم عدة توصيات تتمثل بالاتي:

١. الاهتمام في نظام الرقابة الداخلية في المصارف كأحد محددات تطبيق الشمول المالي، الذي يعتبر النظام الضامن لتجنب المخاطر من جهة، وتطبيق أبعاد الشمول المالي من جهة اخرى.

٢. تعزيز وتوعية ونشر ثقافة الشمول المالي لكافة شرائح المجتمع ،بما يناسب ومستوياته المختلفة جغرافياً وثقافياً.

٣. من المهم بمكان ان تقوم المصارف بشكل عام (بكل انواعها) مراجعة خريطة إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بها قبل الشروع في توفير الشمول المالي على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي بكل ظروفها .

٤. تعزيز قدرات الكوادر العاملة في المصارف وخاصة المحاسبين والمدققين منهم على مفهوم الشمول المالي عن طريق الاستفادة من الخبرات الاقليمية والعالمية في هذا المجال، عن طريق اعداد دوات تدريبية واعداد مؤتمرات وندوات علمية حول الشمول المالي وربطه بالرقابة الداخلية وبالتعاون مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة.

٥. ادخال مفهوم الشمول المالي ضمن المناهج العلمية في المعاهد والكليات المعنية بالمحاسبة والتدقيق وابراز اهميتها في كل بعد من أبعاد ه الثلاث السابقة الذكر.

المصادر

- **المصادر العربية**

اولا : الوثائق الرسمية :

- تقرير صندوق النقد العربي ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي ،٢٠١٧، ٥
- دائرة المدفوعات البنك المركزي العراقي، ٩ – ١٠، https://cbi.iq/news/view/442

ثانيا: الاطاريح والرسائل الجامعية

١. الاعرجي، صبيان طارق سعيد، ٢٠١٩، الشمول المالي في العراق وتأثيره في دعم الاستقرار المصرفي في ظل نظام الانذار المبكر للازمات المالية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، **جامعة بغداد**، العراق.

٢. الشمري ، احسان صادق ، ٢٠١٧ ، أثر اعتماد أستراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد وادارة الاعمال ، الجامعة الاسلامية ، لبنان .

٣. حسن ، احمد نوري ، ٢٠١٨ ، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه ، رسالة ماجستير ، كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، بغداد ، العراق .

٤. الدريعي، شاكر محمود، ٢٠١٨، دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاشتمال المالي في الاردن، رسالة ماجستير، **جامعة ال البيت**، المعهد العالي للدراسات العليا الاسلامية، الاردن.

٥. عجور، حسين محمود بدر، ٢٠١٧، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة الدول الاسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، **الجامعة الاسلامية**، غزة، فلسطين.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١. عبدالله، سمير، ٢٠١٦، الشمول المالي في فلسطين، **معهد ابحاث الدراسات الفلسطينية**، فلسطين.

٢. غراية، بريش عبدالقادر زهير، ٢٠١٥، مقررات بازل ٣ ودوها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، جامعة الشلف، **مجلة الاقتصاد والمالية**، الجزائر، مجلد ١، العدد ١.

رابعاً: الكتب

١. احمد حسين علي حسين، ٢٠٠٤، **نظم المعلومات المحاسبية: الاطار الفكري والنظم التطبيقية**، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر.

٢. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، ٢٠٠٢، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجتمعة، الاسكندرية، مصر.

٣. لفتة، عبدالسلام، ٢٠١٨، **ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

٤. عبيد، يحيى حسين، عبدالوهاب، ابراهيم طه، ٢٠٠١، **اصول المراجعة**، ط١، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر.

٥. محمد فوزي خشبه، ن.، ناجي، حسين محمد صالح، & أميره. (٢٠٢٢). الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٦(٤)، ٣٩٧-٤٣٤.

٦. عبدالحميد السجينى، ص.، صبرى، عطيه الغندور، مصطفى، & عبدالمجيد احمد سالم. (٢٠٢٣). أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٧(٢)، ٣٤٤-٣٨٦

٧. السيد الناغي، م.، محمود، عبدالسلام على حسن، كمال، كامل معاطى، محمد، ... & عبدالسميع. (٢٠٢٣). أثر مستويات أداء الفحص الضريبي علي جودة الفحص في ظل الحوكمة الضريبية: دراسة ميدانية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٧(٣)، ١٣٠-١٦١.

خامساً: التقارير

١. تقرير مصرف كوردستان الدولي الأسلامي للأستثمار والتنمية ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ .

2. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

3. https://helpdesk.requirementone.com/hc/enus/articles/218153423-COSO

المصادر الاجنبية

1. Abilama (Fayek) et Avenal (Jean-david), 2004, Comptabilité Financière, Ediscience International, Paris .

2. AFI, Aiance for Financial Inclusion, 2013, Measuring Financial Inclusion, Core set of the Financial Inclusion, Malaysia, AFI.

3. Arab monetary fund, 2016, Working paper, on " Requirements for Adoption a National Strategy to Enhance Financial Inclusion in the Arab countries Regional Task force for promoting Financial Inclusion in the Arab countries.

4. Bernadette v. Operana, 2016, Financial Inclusion and Financial stability in the Philippines, Degrees masters, Graduate school of public policy, University of Tokyo, Japan..
5. Gupta, Deepkia, 2015, key Barriers Faced Implementing financial Inclusion, international journal of engineering technology, Management and Applied sinces ،vol3.lssue1.
6. J_W Gilbert, the History ،practice of Banking, New Edition ،Revised by Evenest Sykes (London: G Bell and sons ،Ltd ،1982) p121- Mitton, Lavinia, (2008), Financial Inclusion in the UK: Review ofpolicy and practice .York: Joseph Rowntree foundation ©University of Kent Edition first http://witnessed.its.pus.edu/views.
7. Mai, Mostafa Award, 2018, Financial Inclusion in the MEAN Region, Acase Study on Egybt , IOSR jornal of Economics and Financial (IOSR – JEF), vol 9, issue 11, jan – fab 2018..
8. Roszkowska, P. (2021). Fintech in financial reporting and audit for fraud prevention and safeguarding equity investments. Journal of Accounting & Organizational Change. city.ac.uk
9. Napitupulu, I. H. (2023). Internal control, manager's competency, management accounting information systems and good corporate governance: Evidence from rural banks in Indonesia. Global Business Review. [HTML]
10. Eton, M., Fabian, M., & Benard, P. O. (2022). Are internal controls important in financial accountability?(Evidence from Lira District Local Government, Uganda). kab.ac.ug
11. Sudirman, S., Sasmita, H., Krisnanto, B., & Muchsidin, F. F. (2021). Effectiveness of Internal Audit in Supporting Internal Control and Prevention of Fraud. Bongaya Journal of Research in Accounting (BJRA), 4(1), 8-15. stiem-bongaya.ac.id
12. CGAP, GPFI, 2011, Global Standard – Setting Bodies and Financial Inclusion for the poor, Toward Proportionate Standards and Guidance , paper by CGAP on Behalf of the G-20 GPFI, October, p51

Others

1- Worlds Islamic Finance market place Malaysia, 2014, 4 https://www.bnm.gov.my/-/malaysia-world-s-islamic-finance-marketplace

ملحق (ا)

اسماء الخبراء المحكمين لقائمة الاستقصاء

ت	المحكم	الشهادة	الدرجة العلمية	الاختصاص العام والدقيق	مكان العمل	عدد سنوات الخبرة
١	**طلال محمود الكداوي**	دكتوراه	استاذ	علوم اقتصادية- مالية	جامعة جيهان- دهوك	٤٠
٢	**ميادة صلاح الدين تاج الدين**	دكتوراه	استاذ مساعد	مالية ومصرفية - ادارة مصارف	جامعة الموصل	١٧
٣	**شلير عبد الرحمن**	دكتوراه	استاذ مساعد	محاسبة / محاسبة مالية وتدقيق حسابات	جامعة دهوك	١٥
٤	**حكمت رشيد سلطان**	دكتوراه	استاذ	ادارة / ادارة استيراتيجية	جامعة نوروز	٣٥
٥	**عبود محمد جميل المشهداني**	دكتوراه	مدرس	احصاء/ احصاء تطبيقي	جامعة جيهان – اربيل	٣٠
٦	**زريفان فاضل حسن**	ماجستير	مدرس	محاسبة/ محاسبة مالية وتدقيق حسبات	معهد المحاسبين القانونيين – دهوك	١١